اي يعرف بها الماضي والمضارع والامر وغير ذلك على ما سياتي فان جميع ذلك
راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية يدل عليه قول المص فيما بعد واحوال
الابنية وقد نكون للحاجة بحث حيث جعل جميع ذلك من احوال الابنية و
يظهر لك من هذا التحقيق ان الشارحين ان ارادوا بقولهم ليلا يرد ذكر
بعض احكام الادغام وبعض احكام التقاء الساكنين حيث قيدوا بالبعض
ان البعض الاخر الراجع الى الابنية ليس من التصريف فلما بين بحر وجه
فهو ليس بمستقيم لما مثلوا له بالادغام في نحو شد وفتح القاف و
سكون اللام من انطلق ولا خفا في انه من التصريف وان ارادوا ان ذلك
البعض كان داخلا في هذا العلم فزاد قوله احوال ليدخل البعض الاخر ايضا
فلا يستقيم ايضا اذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت ان اسناد الشي
الى المضاف لا يقتضي الاسناد الى المضاف اليه ولا يندفع هذا بما قيل
كل اصل يعرف به حال ابنية الكلم يعرف به ابنية الكلم لانه ممنوع وايضا
يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه ثم لو وقع في كتابنا
هذا دقايق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب الى المص فلا باس
فانا قد سمعنا ان هذا الشرح ليس من تصانيفه بل كان قد املى عليه اشيا
متفرقة فتصرف فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى وكفاك شاهدا
على ذلك النظر الى ساير تصانيفه هذا مع ان الحق حقيق بان يتبع
وانما قال علم باصول فاورد لفظ العلم لان المراد بالاصول الامور الكلية
التي تنطبق على الجزئيات كقولهم اذا اجتمع الواو والياء وسبق احدهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ومن عادتهم انهم يستعملون العلم
في الكليات ثم قال تعرف بها فاورد لفظ المعرفة لان المراد بالاحوال هنا
المواد الجزئية التي تستعمل تلك الاصول فيها كسيد مثلا ومن عادتهم
انهم يستعملون المعرفة في الجزئيات واتى بالباء في قوله باصول لانه يقال

علمه

علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة
فاتى بصلتها فان انتقال الصلة للتضمين وذكر بعض الفضلا
ان هاهنا حذفا لا بد من تقديره وتقديره علم التصريف علم باصول
وفيه نظر لان التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو فلا حاجة
الى هذا التقدير وانما قيل علم التصريف او علم النحو مثلا يكون ذلك من
باب اضافة العام الى الخاص ولا حاجة هاهنا اليه وابنية الاسم الاصول
ثلاثية ورباعية وخماسية وابنية الفعل ثلاثية ورباعية
اعلم ان الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلثة احرف حرف يبتدا بها وحرف يوقف
عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان
يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا
مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا
او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون
على المتوسط من حيث انه متوسط فلا يتحقق التنافي وجوزوا في
الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا السداسي لا لا يتوهم انه كلمتان
اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف ولم يجوزوا في الفعل خماسيا
لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه
بدليل اسكان ما قبله فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه
مرفوض والمراد بقوله ابنية الاسم ابنية الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه
واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم المبني كمن وكم وما ولذلك لم يتعرض للحرف
وقوله الاصول صفة للابنية وحذف الاصول من قوله وابنية الفعل
اذ ذكرها اولا يغني عن التكرار ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وما
زاد بلام ثانيا وثالثا اي يعبر عن الاصول وذلك لانه لا بد من ميزان
يتميز به الزايد عن الاصلي فوضعوا لذلك لفظ فعل لانه اعم الافعال معنى

Copyright @ King Saud University